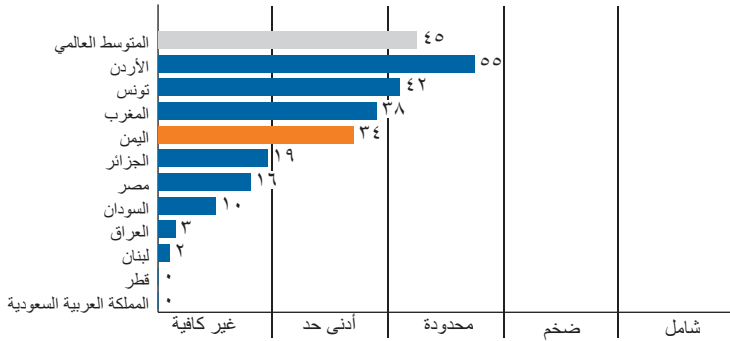


مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>٣٣</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب جهاز الرقابة الأعلى في اليمن ضعيفة.</p>	<p>٢٧</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب السلطة التشريعية تُعد مراقبة الموازنة من جانب السلطة التشريعية في اليمن ضعيفة.</p>	<p>١٠</p> <p>١٠٠/</p> <p>تُعد الحكومة اليمنية عاجزة عن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>
		<p>٣٤</p> <p>١٠٠/</p> <p>توفر الحكومة اليمنية الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة للجمهور.</p>

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

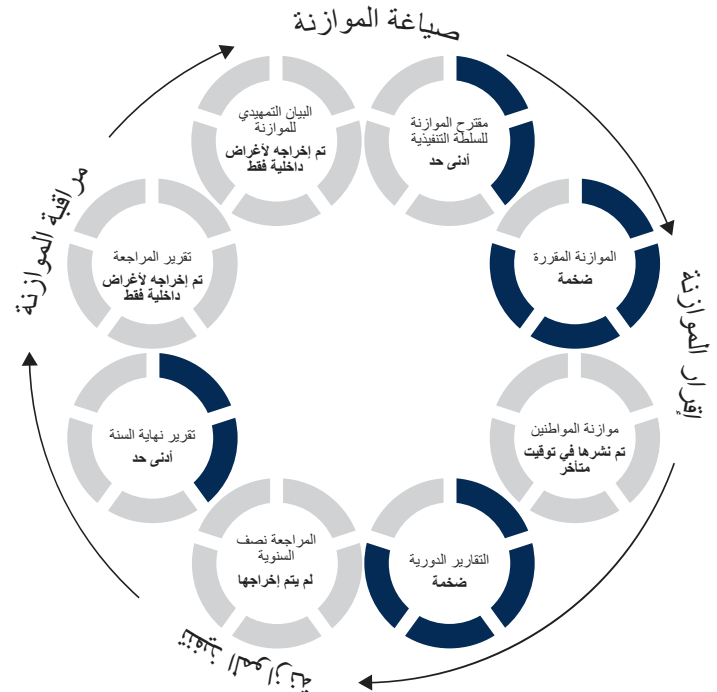
المقارنة الإقليمية



اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

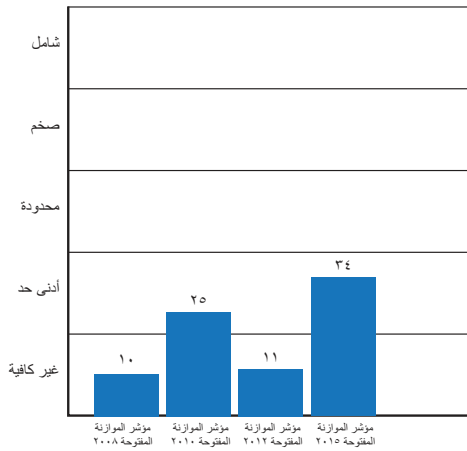
ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة



تُعد درجة مصر المقدره بنحو ١٦ من أصل ١٠٠ درجة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

التغيير في الشفافية بمرور الوقت



الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة اليمنية بزيادة إمكانية توفير معلومات الموازنة عن طريق ما يلي:

■ نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

وعلو على ذلك، فشلت الحكومة اليمنية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

■ عدم توفير تقرير المراجعة للجمهور.

■ إخراج البيان التمهيدي للموازنة لكن عدم القدرة على توفيره للجمهور.

■ إخراج موازنة المواطنين ولكن عدم القدرة على توفيرها للجمهور في الوقت المناسب.

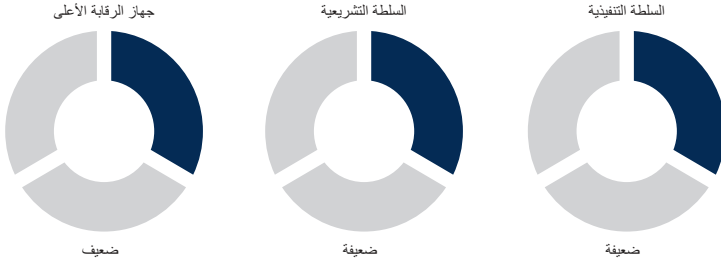
الوثيقة	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة اليمن المقدره بنحو ٣٤ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ أعلى من درجاتها في عام ٢٠١٢ بشكل كبير.

مشاركة الجمهور

عناصر مشاركة الجمهور

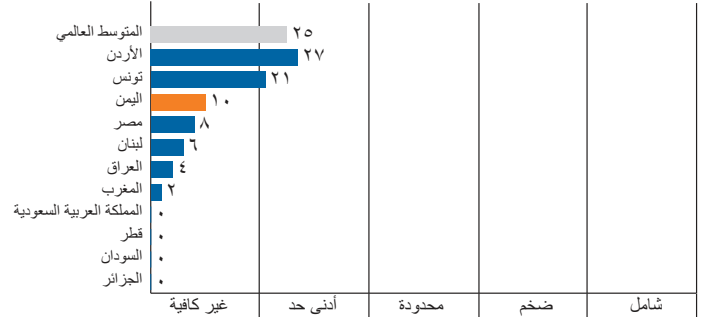


تشير درجة اليمن المقدره بنحو ١٠ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد **ضعيفاً**. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

المقارنة الإقليمية



مراقبة الموازنة

ليس لدى السلطة التشريعية مكتب أبحاث متخصص للموازنة، ولم يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للقوانين والممارسات، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة وإنفاق أي إيرادات غير متوقعة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة **ضعيفة** للموازنة.

بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسباً، الأمر الذي من شأنه أن يدعم استقلاله. ومع ذلك، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته ويستخدم نظام ضعيف لضمان الجودة.

الرقابة من جانب السلطة التشريعية



توفر السلطة التشريعية مراقبة **ضعيفة** في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ومراقبة **محدودة** في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة.

التوصيات

تحسين المراقبة

- يجب على اليمن تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:
 - وضع مكتب أبحاث متخصص للموازنة للسلطة التشريعية.
 - وفقاً للقوانين والممارسات، يجب ضمان استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة وإنفاق أي إيرادات غير متوقعة.
 - ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة الأعلى التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).

تحسين الشفافية

- يجب على اليمن تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:
 - نشر البيان التمهيدي للموازنة وتقرير المراجعة.
 - نشر موازنة المواطنين في الوقت المناسب.
 - إخراج المراجعة نصف السنوية ونشرها.

تحسين المشاركة

- يجب على اليمن تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:
 - وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
 - عقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
 - وضع آليات رسمية للجمهور للمشاركة في تحقيقات المراجعة.

المنهجية

تقدم الحكومة اليمنية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

منير العمري

مركز البحوث والتنمية المجتمعية (SRDC)

الطابق الثالث، عمارة الشامي

(قرب جامعة صنعاء (الحرم الجامعي القديم))،

شارع الدائري، صنعاء،

اليمن

البريد الإلكتروني: contact@srdcyemen.org

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهراً تقريباً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥. واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة. وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة www.openbudgetsurvey.org للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.